IAEA
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المؤتمـــر العـــام

GC(49)/OR.7
Date: December 2006

General Distribution
Arabic
Original: English

الدورة العادية التاسعة والأربعون (٢٠٠٥)

جلسة عامة

محضر الجلسة السابعة

المعقودة في مركز أوستريا، فيينا، يوم الخميس، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد بازوبيري (بوليفيا)
ولاحقاً: السيد سكوكنيك (شيلي)

المحتويات

بنـــد جـــدول الأعمال[١]		الفقـــرات
٨	المناقشة العامة و التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ *(تابع)*	١-١٠٧
	كلمات مندوبي:	
	بلجيكـا	١-١٦
	النيجـر	١٧-٢٥
	هنغاريـا	٢٦-٤١
	بوليفيا	٤٢-٤٦
	ميانمـــار	٤٧-٥٤
	أفغانستان	٥٥-٦٣
	باراغـواي	٦٤-٧٦
	ألبانيـا	٧٧-٨٦
	غانا	٨٧-٩٥
	المفوضية الأوروبية	٩٦-١٠٧

يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(49)/INF/10/Rev.1.

١ الوثيقة GC(49)/20.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بأي من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر، في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر، على أن ترسل التصويبات إلى:
Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Wagramerstrasse 5, P.O. Box 100, A-1400 Vienna, Austria; Fax +43 1 2600 29108;
أو البريد الإلكتروني secpmo@iaea.org؛ أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback.

المحتويات (تابع)

بنـــد جـــدول الأعمال		الفقـــرات
١٣	تعيين مراجع الحسابات الخارجي	١٠٨-١١٠
–	طلب استعادة حقوق التصويت	١١١-١١٣
٢٦	فحص وثائق اعتماد المندوبين	١١٤-١١٨
٩	انتخاب أعضاء لمجلس المحافظين	١١٩-١٣٦
–	تقرير المحفل العلمي	١٣٧-١٣٩

المختصرات المستخدمة في هذا المحضر:

أفرا	الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين
أركال	الاتفاق التعاوني لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي
اتفاقية تقديم المساعدة	اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي
اتفاقية التبليغ المبكر	اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي
اليوراتوم	الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية
المفاعل التجريبي الدولي	المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي
الاتفاقية المشتركة	الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعّة
الاتفاق التعاوني الإقليمي	الاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (لآسيا والمحيط الهادئ)

٨- المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ (تابع)
(الوثيقة GC(49)/5)

١- قال السيد نيوفنهايز (بلجيكا) إن السنوات الأخيرة اتسمت بتحديات رئيسية واجهت نظام عدم الانتشار وأظهرت أهمية الدور الذي تضطلع به الوكالة في مجال التحقق من الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار. وقد أكد بلده دعمه التام لعالمية معاهدة عدم الانتشار ولتنفيذ أحكامها كافة، سواء كانت تتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح أو بإمكانية الاستفادة من الطاقة النووية لأغراض سلمية. وأعرب عن أسفه لعدم تمكن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ من التوصل إلى إصدار وثيقة ختامية جوهرية كما أعرب عن خيبة أمله لعدم معالجة التحديات الحقيقية تماماً التي تواجه عدم الانتشار والحد من الأسلحة في الوثيقة الختامية الصادرة عن قمة الأمم المتحدة العالمية المنعقدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وباسم التعددية الفعالة التي يدعو إليها بلده، ينبغي تأكيد سلطة الوكالة في مجالات اختصاصها.

٢- ويعد نظام ضمانات الوكالة أداة جوهرية لمنع الانتشار النووي. وتحث بلجيكا الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي لم تقم بعد بعقد وإنفاذ اتفاقات ضمانات مع الوكالة على القيام بذلك، وفقاً لما هي ملزمة به بموجب انضمامها إلى المعاهدة المذكورة. وقد اعتمد مجلس المحافظين البروتوكول النموذجي الإضافي منذ أكثر من ثماني سنوات، ولكن هذا البروتوكول ما زال غير مطبّق في عدد كبير من الدول. وبالنسبة إلى الحكومة البلجيكية، تشكل اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية المعيار الحالي للتحقق.

٣- وترحّب بلجيكا بالمقرر[٢] الذي اتخذه مجلس المحافظين بشأن مسألة بروتوكولات الكميات الصغيرة، والذي يَعِد بمعالجة إحدى نقاط الضعف التي تشوب نظام الضمانات الحالي. وتدعو بلجيكا جميع الدول التي لديها اتفاقات مماثلة مع الوكالة إلى العمل على تبادل رسائل مع المدير العام بغية إنفاذ النص الموحّد والمعايير المعدّلة.

٤- وتتطلع بلجيكا إلى الاجتماع الأول المقبل للجنة الاستشارية بشأن الضمانات والتحقق ضمن إطار النظام الأساسي للوكالة وسوف ستساهم مساهمة فعالة وبنـّاءة في عمل اللجنة. وأعرب عن ثقته بأن ذلك سيساعد مجلس المحافظين على التصدّي للتحديات المرتبطة بالتحقق من عدم الانتشار النووي وعلى النظر بمنظور واقعي إلى ما يجب تلبيته من احتياجات، وما سبق تحقيقه من تقدّم، وما ينبغي استكماله من أعمال.

٥- وفيما يتعلق بتقرير فريق الخبراء حول النـُهـُج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي، المستنسخ في الوثيقة INFCIRC/640، ترى الحكومة البلجيكية أنه ينبغي إجراء مناقشات إضافية مفتوحة أمام الدول كافة لدراسة الكيفية التي يمكن بها لهذه النـُهـُج أن تساهم فعلياً في تقوية نظام عدم الانتشار النووي على الصعيد الدولي.

٦- فعدد المشاكل الأمنية غير التقليدية، وأبرزها الإرهاب الدولي، تضاعف على مدى السنوات القليلة الماضية. ويتطلب خطر الإرهاب النووي التصدي له بشكل مناسب. وفي هذا السياق، ترحّب بلجيكا باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي بالإجماع وتستعد للتصديق عليها.

---

٢ انظر الفقرات ٣٠-٤٢ من الوثيقة GOV/OR.1137.

٧- وقد شاركت بلجيكا مشاركة بنّاءة في تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وسترفع الحكومة التعديل إلى البرلمان للتصديق عليه في أسرع وقت ممكن، كما ستصوغ الأطر القانونية والرقابية الضرورية لذلك. وستساهم الاتفاقية المعدّلة بصورة مهمة في محاربة الإرهاب ومنع الانتشار النووي.

٨- أمّا بالنسبة للمشاكل الناشئة عن الطموحات النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن بلجيكا ترحب بالبيان المشترك الصادر بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عن المشاركين في المحادثات السداسية وبالتقدّم الذي تم إحرازه حتى الآن. ومن شأن تنفيذ جميع التدابير المعلن عنها أن تساهم في تطبيع وضع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية داخل الوكالة وخارجها. وأعرب عن تقديره للدور الأساسي الذي اضطلعت به الصين في تحقيق التقدم المذكور.

٩- وتظل التطوّرات النووية في إيران تشكل مصدر قلق ويبقى عمل الوكالة التنفيذي والمحدد في هذا المجال جوهرياً. وترى بلجيكا أن الميزة الرئيسية للقرار[٣] الذي اعتمده مجلس المحافظين بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ تكمن في أنه أكّد سلطة الوكالة في هذا الصدد. وتدعو بلجيكا جميع الدول الأعضاء إلى دعم القرار، كما تحثّ إيران على انتهاز الفرصة لإعطاء رد إيجابي على نداءات المجتمع الدولي الموجّهة إليها من خلال قرار المجلس المذكور وغيره من القرارات. والمطلوب هو العودة إلى التعليق التام لجميع الأنشطة المرتبطة بالإثراء، بما فيها أنشطة التحويل والمعالجة، كإجراء ضروري لإعادة بناء الثقة، مع الحاجة إلى البحث عن ترتيبات طويلة الأمد. وترغب بلجيكا في التشديد على الأهمية والنطاق الواسع والطبيعة التقدّمية التي اتّسمت بها الاقتراحات التي قُدّمت إلى إيران من خلال جهود الاتحاد الأوروبي، كما تحث إيران على معاودة الحوار والمفاوضات حسبما هو متوخى في اتفاق باريس[٤].

١٠- وامتثال إيران لالتزاماتها الدولية في مجال الضمانات يهم جميع أعضاء الوكالة على حد سواء. ومحتوى تقرير المدير العام الأخير[٥] بشأن هذه المسألة يلقي على كاهل الدول الأعضاء مسؤوليات مشتركة. فالموضوع الرئيسي لمناقشات مجلس المحافظين هو كيفية المساهمة في الوفاء بالالتزامات عندما تضعف الثقة في استعداد عضو ما للوفاء بالتزاماته. ولهذه المسألة أهمية واضحة. وعلى المجتمع الدولي بالتالي أن يكون قادراً على التصرف حيال هذه المسألة على المستويين السياسي والقانوني.

١١- ويقتضي السعي إلى تطوير الاستخدامات السلمية للذرة أن تتحمّل كل دولة التزاماً مطلقاً بحماية شعبها والبيئة من الإشعاعات المؤينة ومن مخاطر التلوث بمواد مشعة. وتساهم اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة ومعايير أمان الوكالة مساهمة هائلة في تطوير ثقافة أمان منتشرة في أنحاء العالم، وفي تحسين أمان المنشآت النووية، وكذلك في الحفاظ على هذا الأمان عند مستوى عالٍ.

١٢- ويواصل مركز البحوث النووية البلجيكي أنشطته المرتبطة بالأمان النووي وعمله على الاستخدام المستدام للطاقة النووية. وقد تم التوقيع على العديد من العقود والاتفاقات الخاصة بالتعاون الدولي.

---

٣ الوثيقة GOV/2005/77.

٤ انظر الوثيقة INFCIRC/637.

٥ الوثيقة GOV/2005/67.

١٣- ويعمل بنجاح برنامج البحث التطويري، ولاسيما مفاعل BR2 والموقع التجريبي للتخلص من النفايات القوية الإشعاع الذي يُعتبَر مرفقاً بحثياً مقاماً تحت الأرض. وقد أولي الاهتمام للبحث بشأن التحويل بواسطة نظام دون حرج يعمل بالمعجلات – أي مشروع MYRRHA.

١٤- كما تجري دراسة إدماج الجوانب الاجتماعية ومشاركة المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بالمسائل النووية، وذلك بالتعاون الوثيق مع الجامعات والأطراف المعنية.

١٥- ومنذ انعقاد الدورة السابقة للمؤتمر العام، سمّت الوكالة مركز البحوث النووية البلجيكي كمركز متعاون. وتعرب بلجيكا عن تقديرها الشديد للاعتراف بمساهمة المركز في برنامج الوكالة.

١٦- وتساعد التكنولوجيا النووية على إنقاذ آلاف الأرواح يومياً بفضل التشخيصات الطبية والعلاجات. كما توفر أساساً للتطبيقات الصناعية، ممّا يحسّن نوعية المنتجات والخدمات وعوليتها ويساهم في التنمية المستدامة وازدهار البشرية. وتشغل النظائر الصناعية موقعًا أساسياً في مجال التكنولوجيا الحديثة. وتُعتبَر بلجيكا من أكبر منتجي النظائر المشعة للاستخدامات الطبية والصناعية. ويشكل تراجع عدد مفاعلات البحوث المتوفرة لإنتاج النظائر مصدراً للقلق. ولضمان المنافع المستقبلية للنظائر المشعة الطبية والصناعية بالنسبة للمجتمع، تدرس بلجيكا إمكانية وضع نهج إقليمي لإنتاج وتوريد النظائر المشعة ضمن سياق متعدد الأطراف أو دولي.

١٧- وقال السيد عبد الله (النيجر) إن بلده استحدث مؤخراً إدارة لاستخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية ضمن وزارة المناجم والطاقة، مؤكّداً بذلك مجدداً التزامه التام بأهداف الوكالة وغاياتها ومبرهناً على استعداده للمشاركة فعلياً في استخدام التكنولوجيات النووية لأغراض سلمية وفي تعزيز الإطار القانوني الدولي.

١٨- وأعرب عن التزام بلده بالعمل متضامناً مع المجتمع الدولي بأسره لترسيخ السلام والأمن والازدهار في العالم. وفي ذلك السياق، بدأت حكومته إجراءات التصديق على اتفاقيتي التبليغ المبكر والمساعدة وقبول تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية المعتمد بتاريخ ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥ في فيينا. وبغية تعزيز الإطار القانوني الوطني، اتُّخذت خطوات لتسريع تصديق النيجر على الاتفاقية المشتركة.

١٩- وتقدِّر النيجر الدور الفعال الذي تضطلع به الوكالة لتيسير التنمية من خلال التطبيقات النووية في مجالات الطاقة، والزراعة وتربية المواشي، والصحة البشرية والبيطرية، وإدارة الموارد المائية، والبيئة، وغيرها من المجالات. وهي ترحّب بالنتائج المحققة من خلال برنامج التعاون التقني.

٢٠- وقد اختارت النيجر، بموجب إطارها البرنامجي القطري الجديد (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، أن تنفّذ أنشطة تعاون مرتبطة بالاستراتيجية الوطنية الهادفة إلى مكافحة الفقر، والتي تتمثل جوانبها الأساسية في التعليم، والصحة، والموارد المائية والصحة العامة، والسياسة السكانية، وبناء القدرات البشرية والتقنية. والنيجر مسرورة جداً برد الوكالة الإيجابي على الطلبات التي قدّمتها في ما يتعلق بإقامة ستة مشاريع وطنية تتوافق مع الاحتياجات ذات الأولوية للبلد. وتأمل في أن تتم الموافقة أيضاً على أفكار المشاريع الجديدة التي ستقدّمها لدورة البرنامج لعامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٢١- وقال إن الحكومة النيجيرية، رغبة منها في تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تضمن تطوير نظام صحي وطني، ونظراً للتزايد السريع في معدل الإصابة بداء السرطان في النيجر، وضعت خططاً لاستحداث قدرة وطنية للعلاج بالأشعة بغرض معالجة السرطان من خلال إقامة المركز الوطني للعلاج بالأشعة

في نيامي، الذي من شأنه أن يوفّر سبل المداواة وتخفيف الآلام لمعالجة كافة أنواع السرطان الحساسة للأشعة، ولاسيما تلك التي تصيب النساء، فيحسّن بالتالي نوعية حياة المرضى. وقد استُكمِلت دراسة الجدوى، لكن إقامة القدرة الوطنية ما زالت تتطلب دعماً من جانب الجهات الراعية. وناشد الجهات المذكورة بشدة أن توفّر هذا الدعم.

٢٢- وتعلق النيجر أهمية خاصة على أنشطة الوكالة في مجالي الأمان الإشعاعي والتصرف في النفايات، وخصوصاً التصرف في النفايات الناجمة عن التعدين. والنيجر ملتزمة بتحسين الجوانب المرتبطة بالصحة البشرية والبيئة في قطاع التعدين. كما أنها مهتمة بتطوير الطاقة المستدامة، وبالأخص التخطيط للطاقة وتقييم الآثار البيئية.

٢٣- وتقدِّر النيجر البرنامج الإقليمي لمكافحة التصحّر ولكنها ترغب في أن يلقى قدراً أكبر من الاهتمام ولاسيما قدراً أكبر من التمويل حتى تتمكن الدول الأعضاء من الاستفادة منه بشكل تام.

٢٤- وترحّب النيجر بدعم الوكالة الهائل لمسألة التنمية المستدامة، لاسيما من خلال برنامجها الخاص بالتعاون التقني، والمساعدة المقدَّمة من خلال برامجها الإقليمية ودون الإقليمية. كما أنها موافقة على التمديد الثالث لاتفاق أفرا لفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ وتنوي المشاركة بشكل أكمل في أنشطة الاتفاق المذكور.

٢٥- ويرغب بلده في إعادة تنشيط بنيته الأساسية الوطنية عن طريق تعزيز الإدارة المعنية باستخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية والمركز الوطني للوقاية من الإشعاعات بغية إتاحة استخدام التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية ضمن إطار مأمون.

٢٦- ورحّب السيد روناكي (هنغاريا) بانضمام بليز إلى عضوية الوكالة، معرباً عن قلق بلده الشديد حيال توجّهات الانتشار المثيرة للقلق والتي تضع نظام عدم الانتشار النووي المتعدد الأطراف على المحك. فالتحديات المتعلقة بالامتثال التي برزت على مدى السنوات الأخيرة الماضية تهدد سلامة معاهدة عدم الانتشار بصفتها حجر الزاوية للنظام. والجهود التي تبذلها هنغاريا منفردة أو بالتضافر مع شركائها في إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل موجّهة نحو تدعيم سلطة معاهدة عدم الانتشار. وتشعر هنغاريا بأسف شديد حيال فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ في اعتماد وثيقة ختامية موضوعية تحدد التدابير اللازمة لمواجهة التحديات الجديدة.

٢٧- وعلى ضوء الشواغل الدولية الشديدة بشأن انتشار الأسلحة النووية، تولي هنغاريا أهمية كبيرة لتعزيز نظام ضمانات الوكالة. وخلال العامين الأخيرين من عضوية هنغاريا في مجلس المحافظين، ناصرت مبدأ تجهيز الوكالة بأدوات جديدة تمكّنها من تنفيذ أنشطتها الرقابية بشكل أكثر فعالية. وترى هنغاريا أن البروتوكول الإضافي يشكل المعيار الرقابي الحالي وهي مستعدة للدعوة إلى تعميمه على المستوى العالمي.

٢٨- وقد مهّد اعتماد بروتوكول الكميات الصغيرة المعدّل الطريق أمام التخلص من نقطة ضعف رئيسية كانت تشوب نظام ضمانات الوكالة. وهنغاريا مستعدة أيضاً للمساهمة فعلياً في مبادرات أخرى، بما فيها إنشاء اللجنة الاستشارية بشأن الضمانات والتحقق، كما ترحّب بالتوسّع المطّرد في تطبيق الوكالة للضمانات المتكاملة. وقد كانت هنغاريا من أوائل البلدان التي لديها صناعات نووية كبرى وبدأت بتطبيق النظام الجديد، وهو النظام الذي كان قد جرى تقديمه رسمياً في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، مما يعني أن هنغاريا هي أول دولة عضو في الاتحاد الأوروبي دخل فيها نظام التفتيش الجديد حيز النفاذ. وقد شاطرت خبرتها في هذا المجال مع خبراء من ١٢ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي خلال حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام نظمتها الوكالة وهيئة الطاقة الذرية الهنغارية في بودابست.

٢٩- وترحّب هنغاريا بالبيان المشترك الصادر في ختام الجولة الرابعة من المحادثات السداسية التي التزمت خلالها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن برامج الأسلحة النووية كافة. والبيان المذكور يشكل تطوراً إيجابياً رئيسياً في الحملة المتواصلة منذ سنين من أجل إزالة الطابع النووي عن شبه الجزيرة الكورية. وهو يأمل في أن تعمل جميع الأطراف سريعاً من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق.

٣٠- وتشعر هنغاريا بقلق شديد لأن سياسة التمويه التي اتبعتها إيران على مدى فترة طويلة قد أدّت إلى عدم وفائها بالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات المعقود معها في إطار معاهدة عدم الانتشار. وهي تدعم بقوة الخطوات المنصوص عليها في القرار الصادر مؤخراً عن مجلس المحافظين (الوثيقة GOV/2005/77)، فهي ترى أنه سيسهّل بذل جهود دبلوماسية إضافية من أجل استعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. كما تدعو إيران إلى الالتزام بالقرار المذكور وبجميع ما سبقه من قرارات صادرة عن مجلس المحافظين، وإلى التراجع عن قرارها بشأن استئناف أنشطة تحويل اليورانيوم، والعودة إلى طاولة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية/الاتحاد الأوروبي ضمن الإطار الذي حدده اتفاق باريس.

٣١- وغداة هجمات إرهابية شهدتها مناطق مختلفة من العالم، باتت الحماية المادية للمواد والمرافق النووية تشكل أولوية عالية. وتلعب الوكالة دوراً مهماً في تنسيق الجهود الدولية في هذا المجال وفي مساعدة الدول الأعضاء على الالتزام بأعلى معايير للحماية المادية.

٣٢- وكان المؤتمر الدبلوماسي المنعقد مؤخراً والذي نجح في تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية قد جاء نتيجة لما قامت به الوكالة من أعمال على مدى سنوات كثيرة. وتؤيّد هنغاريا بشدة المبادرات النمساوية التي أتاحت انعقاد المؤتمر في الوقت المناسب كما ترحّب بالتعديلات التي اعتُمِدت بتوافق الآراء والتي ستتيح إقامة نظام دولي أكثر صرامة لضمان الحماية المادية للمواد النووية.

٣٣- وكان المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي المعقود في لندن خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٥ قد لاحظ أن الإرهاب النووي يشكل أحد أهم الأخطار التي تهدد المجتمع، كما اعترف بالدور الريادي الذي تضطلع به الوكالة في الجهود العالمية الرامية إلى تحسين إطار الأمن النووي العالمي. وتبدي هنغاريا استعدادها لمواصلة تعزيز نظامها الوطني بغية المساهمة بفاعلية في الجهود العالمية. وكانت إحدى الخطوات المهمة نحو تعزيز الإطار القانوني العالمي لمواجهة خطر الإرهاب هي اعتماد الجمعية العامة للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وقال إنه فخور بكون هنغاريا قد وقّعت على الاتفاقية المذكورة مؤخراً.

٣٤- كما تستحق الوكالة الثناء على تنظيمها للمؤتمر الدولي المعني بأمان المصادر المشعة وأمنها الذي عُقِد في بوردو، والذي شكّل خطوة هائلة باتجاه تحسين الفهم الشامل للمخاطر الناتجة عن المصادر المشعة في حال إساءة استعمالها، والترصد لهذه المخاطر.

٣٥- وقد عالج المؤتمر الوزاري الدولي بشأن القوى النووية في القرن الحادي والعشرين مسائل ذات أهمية كبيرة بالنسبة لهنغاريا. ومن بين ما خلص إليه هذا المؤتمر أنه لن يتسنى على الأرجح تلبية الطلب العالمي المتنامي على الكهرباء بدون الطاقة النووية. وفي هنغاريا، لا يشك أحد في أنه لا يمكن الحفاظ على أمن إمدادات الطاقة في البلد بدون القوى النووية، التي تحظى لحسن الحظ بقبول واسع من جانب الجمهور، غير أن ذلك يرتبط بشروط محددة ويجب مواصلة العمل على استحقاق هذا الأمن.

٣٦- والأمان التشغيلي هو نقطة البداية والنهاية لمحطات القوى النووية، وليس بمقدور المرخّص له أو الرقيب أن يعتبر أن الحفاظ على هذا الأمان أمر مفروغ منه، وقد سُلِّط الضوء على هذا الواقع في هنغاريا نتيجة لحادثة تنظيف وقود في عام ٢٠٠٣. وعلى أساس توصيات بعثة خبراء تابعة للوكالة ونتيجة لعملية تقييم ذاتي، أدخِلت عدة تغييرات على محطة باكس للقوى النووي وعلى الهيئة الرقابية الهنغارية بهدف تعزيز أمان المحطة وتحسين مستوى ثقافة الأمان. وقد أدخِلت تغييرات تنظيمية وتم تعديل البيئة القانونية، بما في ذلك تنقيح مدوّنات الأمان النووي والمبادئ التوجيهية المرتبطة بها. ولم يُدّخَر أي جهد للتخلص من العواقب الناجمة عن حادثة عام ٢٠٠٣. وبعد إتمام محطة القوى النووية لأعمال تحضيرية هائلة وعقب تقييم أجرته الهيئة الرقابية، مُنِحت الرخصة مع ما يناهز ٥٠ شرطاً ومتطلباً.

٣٧- وقد أُقِرّت نتائج التدابير المتخذة من جانب الاجتماع الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي وبعثة المتابعة الناجحة جداً على يد خبراء الوكالة في عام ٢٠٠٥. وقرر فريق الخبراء أن الإجراءات التي اتخذتها محطة باكس للقوى النووية والهيئة الرقابية قد أحدثت تقدّماً ملموساً واستنتج أن جميع المسائل باتت إما محلولة بالكامل أو أنها في طريقها إلى حل مرض. وتشعر الحكومة الهنغارية بالعرفان لما وفّرته الوكالة من دعم كما تسرها الإنجازات المحققة، مع إدراكها تماماً ألا مجال للتقاعس.

٣٨- ورغم أن الحكومة مستعدة لتوفير الدعم السياسي الضروري لضمان تشغيل المحطة على المدى الطويل، فإنها تقرّ أيضاً بأن مسألة التخلص من النفايات تظل ذات أهمية كبرى. وعقب استفتاء ناجح جداً حول الموقع المقترح للتخلص من النفايات ذات المستويات الضعيفة والمتوسطة الإشعاع الناتجة عن محطة باكس للقوى النووية، من المنتظر صدور موافقة البرلمان الأولية لبدء الأنشطة الرامية إلى بناء مرفق جديد للتخلص من النفايات المشعة هناك. وسترفع هنغاريا تقريراً أكثر تفصيلاً إلى الاجتماع الاستعراضي الثاني للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المشتركة خلال شهر أيار/مايو ٢٠٠٦، الذي تأمل أن ترحّب فيه ببلدان جديدة ذات خبرة واسعة في هذا المجال.

٣٩- وقد شهد التعاون التقني، الذي هو إحدى الدعائم الثلاث لأنشطة الوكالة، تعزيزاً ملحوظاً في أوروبا نتيجة لما تعقده الوكالة من اجتماعات تشاورية منتظمة. وتشكل روح الشراكة والمشاركة والعلاقات الشخصية الوطيدة بين الدول الأعضاء والأمانة العمود الفقري لنجاح التعاون التقني في أوروبا، وهو أمر جدير بالتنويه في خضم مرحلة تشهد فيها إدارة التعاون التقني عملية إعادة تنظيم. وقد أيّدت هنغاريا بشدة تبسيط أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني مع تسليط الضوء أيضاً على أهمية الاستقرار والحفاظ على القيم الماضية.

٤٠- وأعرب عن اقتناعه بأنه سيتم التخلي تدريجياً عن برامج التعاون التقني الوطنية في أوروبا وأنه ينبغي بالتالي لأنشطة التعاون التقني أن تركّز بشكل رئيسي على التعاون الإقليمي، الذي يشجع على استدامة المؤسسات النووية واعتمادها على الذات، فضلاً عن تشجيع المساعدة المتبادلة، ومثال ذلك عرض هنغاريا مؤخراً المساهمة بمبلغ ٥٠ ألف دولار أمريكي في البرامج الوطنية لبلدين واقعين في منطقتها.

٤١- ويسرّه أن يعلن قرار حكومته التعهد بتقديم مساهمة طوعية في صندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٦ بمبلغ يوازي قيمة حصتها من الرقم المستهدف. ونظراً لأهمية برنامج الوكالة الخاص بالمساعدة التقنية وأهمية تنفيذه في الوقت المناسب، فإن هنغاريا تحث الدول الأعضاء كلها على تسديد حصصها بالكامل ودون تأخير.

ثم تولّى السيد سكوكنيك (شيلي)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٤٢- وقال السيد ميراندا (بوليفيا) إن بلده ينتمي إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية ولكنه، سعياً منه إلى تحقيق التنمية المستدامة لتلبية احتياجات شعبه، يودّ استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. ونتيجة لذلك، فهو يؤيّد اعتماد عبارة "تسخير الذرة من أجل السلام" كشعار للوكالة وتعبير واضح عن أهدافها. كما يعلق أهمية على مواصلة تحقيق التوازن بين وظائف الوكالة بموجب نظامها الأساسي، مع استخدام جميع الوسائل الإعلامية المتوفرة لرفع مستوى الوعي العام بما حققته الوكالة من إنجازات في مجالات أنشطتها المختلفة.

٤٣- وتقدر بوليفيا بشدة التعاون التقني الذي حصلت عليه عبر الوكالة في قطاعات ذات أهمية بالنسبة إلى رفاه شعبها، مثل الزراعة ومعالجة المياه والوقاية من الإشعاعات والأمان الإشعاعي، وبالأخص الصحة. وشكر البلدان التي ساهمت في توفّر التقنيات الملائمة عبر الوكالة وشجعها على الاستمرار على هذا المنوال، إذ أن الحل الأفضل للنزاعات والمشاكل يكمن في توفير كل ما يحتاج إليه المجتمع من احتياجات أساسية ليتسنّى له أن يتطلع قدماً إلى النمو والتنمية البشرية المنصفة.

٤٤- وإدراكاً من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بما فيها بوليفيا، لوجوب الأخذ بزمام المبادرة لتلبية احتياجاتها الخاصة، فقد وقّعت على اتفاق أركال منذ أكثر من عشرين عاماً بغية التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد عاد هذا الاتفاق بالمنفعة على جميع أعضائه. واضطلعت بوليفيا مؤخراً برئاسة اتفاق أركال وهي ملتزمة بأن تصوغ مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٦، خطة عمل لتنفيذ تحالف استراتيجي مع الوكالة بهدف تعميق أواصر العلاقة التاريخية التي تربط بين هاتين الهيئتين.

٤٥- ومن مبادرات الوكالة الرائدة التي حظيت بترحيب خاص من جانب بوليفيا برنامج العمل من أجل علاج السرطان، وذلك نظراً لضرورة تعزيز استخدام التكنولوجيا النووية استخداماً أفضل في مجال علاج السرطان. وتأمل بوليفيا في أن تواصل الوكالة تقديم المساعدة بهذا الصدد.

٤٦- وتشاطر بوليفيا المدير العام آراءه التي عبَّر عنها مراراً بشأن إعادة صياغة بروتوكولات الكميات الصغيرة بغية تحسين نظام الضمانات. ووفقاً للمقرر الذي اتخذه مجلس المحافظين في هذا الصدد، تنتظر بوليفيا اقتراحات الأمانة، آملة في ألاّ تسبب التعديلات المطلوبة أي أعباء مالية على الدول الأعضاء في الوقت الحاضر أو في المستقبل.

٤٧- ورحّب السيد تين وين (ميانمار)، بانضمام بليز إلى عضوية الوكالة، معرباً عن تقديره لما حققته هذه الأخيرة من إنجازات في مجالات عدم الانتشار النووي والضمانات، وأمان وأمن الإشعاعات والنفايات النووية، والتطبيقات النووية من أجل التنمية المستدامة على المستوى العالمي.

٤٨- ولاحظ أن عدد البروتوكولات الإضافية النافذة ارتفع من ٤١ بروتوكولاً في عام ٢٠٠٣ إلى ٦٤ في عام ٢٠٠٤، بما يشمل ١٩ دولة لديها أنشطة نووية مهمة، في حين أن عدد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي لم تعقد بعد اتفاقات ضمانات شاملة انخفض من ٤٥ إلى ٤٠ دولة.

٤٩- وكانت ميانمار قد وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، كما وقّعت، أثناء القمة الخامسة لبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقودة في بانكوك خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وقد دخلت هذه المعاهدة حيز النفاذ في عام ١٩٩٧، وهي تهدف إلى النزع العام والكامل للأسلحة النووية وإلى تعزيز السلام والأمن الدوليين.

وتشكّل المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أقاليم شتى من العالم تدابير فعّالة لمنع انتشار الأسلحة النووية والمساهمة في نزع السلاح النووي.

٥٠- وتتسم أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني بالأهمية بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة في كثير من البلدان، نظراً لأن التقنيات النووية موائمة للبيئة كما أن توليد القوى النووية لا يولّد أي ملوثات. وقد ساهم استخدام التقنيات النووية في جهود التنمية الوطنية بميانمار في مجالات مثل تربية المواشي والأغذية والزراعة والصحة.

٥١- والمساعدة التقنية التي تقدّمها الوكالة على شكل معدات وخبراء وتدريب تضمن توفّر وسائل الطب النووي، والعلاج بالأشعة، ووسائل التشخيص النووي، وغيرها من التقنيات النووية المستخدمة في البحوث الطبية والصناعة في ميانمار. وبتنفيذ ميانمار لبرنامجها الهادف إلى تعزيز وتطوير التطبيقات النووية، فإنها تدرك الحاجة إلى إقامة بنية أساسية ملائمة للوقاية من الإشعاعات ولأمان النفايات، ولذا فهي تعمل على وضع اللوائح التنظيمية المتعلقة بالاستخدام المأمون للإشعاعات والطاقة الذرية. وشكر الوكالة على المساعدة التي قُدِّمت من خلال المشاريع النموذجية الأقاليمية المعدّة لرفع مستوى البنى الأساسية الخاصة بالوقاية من الإشعاعات وأمان النفايات، وأشار إلى أن أكثر من ٩٠ دولة عضواً كانت، في نهاية عام ٢٠٠٤، تشارك في هذه المشاريع النموذجية.

٥٢- وأفاد بأن جميع البلدان النامية التي لديها مستوى موازٍ لمستوى ميانمار في ميدان تطوير التكنولوجيا النووية تستحق الحصول على مساعدة الوكالة. وحث كلاً من المؤتمر والمدير العام والأمانة على اتخاذ خطوات إضافية لدعم سياسة تقضي بمنح الأولوية لبرامج المساعدة التقنية في الدول الأعضاء الأقل نمواً.

٥٣- وذكّر بدور الوسيط الذي لعبته الوكالة في مجال التعاون الإقليمي لتعزيز العلوم والتكنولوجيا النووية، مشيراً إلى أن كلاً من الاتفاق التعاوني الإقليمي (وهو أول اتفاق إقليمي أبرمته الوكالة)، ومشروعي أفرا وأركال، يبلي بلاءً حسناً في إقليمه المعني بفضل المشاركة الفعّالة من جانب الوكالة.

٥٤- وفي ختام كلمته، أعرب عن أمله في أن يواصل المدير العام والأمانة بذل جهودهما لتحقيق الاستقرار والسلام الدوليين، وأكد للوكالة دعم ميانمار المستمر لأنشطتها.

٥٥- وقال السيد نظام (أفغانستان) إن الانتشار النووي هو أحد أهم التحديات الكثيرة التي تواجه الوكالة، وهو يشكّل تهديداً حقيقياً يحدق بالسلام والأمن الدوليين، لذا فإنه مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي. وتدين حكومة أفغانستان أية محاولة لاستخدام التكنولوجيا النووية لأغراض غير سلمية أو أغراض إرهابية وهي بالتالي تعلق أهمية كبرى على الجهود التي تبذلها الوكالة لمكافحة الإرهاب النووي. وبغية المساهمة في جهود الوكالة، انتهت أفغانستان من المصادقة على اتفاق ضماناتها وقد دخل بروتوكولها الإضافي حيز النفاذ بتاريخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٥٦- ومع التشديد على أهمية الامتثال العالمي لجميع الصكوك الدولية المتعلقة بعدم الانتشار، ولاسيما في المجال النووي، يؤكد بلده مجدداً على حق الدول في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية بحتة، بناءً على نص المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. واحترام هذا الحق من شأنه أن يساهم أكثر في تعزيز نظام منع الانتشار، كما يتيح للتكنولوجيا النووية تقديم مساهمتها الأساسية في التنمية.

٥٧- وعلى مدى السنوات الثلاث السابقة، شهدت أفغانستان تحوّلاً سياسياً يشهد على شجاعة شعبها وعلى تفاني المجتمع الدولي. وقد تبع هذه العملية دخول الدستور الجديد حيز النفاذ وتنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وفضلاً عن ذلك، فقد حققت أفغانستان تقدّماً ملموساً في إعادة البناء. ولكن البلد ما زال، للأسف، أحد أفقر بلدان العالم. لذا فإن أفغانستان تود أن تشهد توفير قدر أكبر من المساعدة إلى أقل البلدان نمواً، بما يتيح لها أن تلحق بسائر البلدان في يخص المعارف النووية وتستفيد من التطبيقات السلمية للطاقة النووية.

٥٨- وقال إن التعاون التقني مكوّن رئيسي من مكوّنات أنشطة الوكالة ويتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للعالم النامي. وترحّب أفغانستان ترحيباً خاصاً بالجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز التعاون الدولي في ميدان الأمان النووي والإشعاعي وأمان النقل وسبل التصرّف في النفايات المشعّة. وتعي أفغانستان الحاجة إلى بنية أساسية ملائمة للوقاية من الإشعاعات ولأمان النفايات، وهي تعمل على صياغة تشريع للوقاية من الإشعاعات يوفّر لها لوائح تنظيمية فعالة، وعلى تعزيز التكنولوجيا النووية كذلك.

٥٩- ومنذ عامين، بدأ تعاون فعّال بين أفغانستان والوكالة في عدد من المجالات شملت برامج تدريبية ومؤتمرات دولية متعلقة بأنشطة مهنية متنوّعة. وقد ساعد هذا التعاون أفغانستان على اكتساب الخبرة ومكّنها من استعمال التقنيات النووية في استراتيجيتها الإنمائية الهادفة إلى مكافحة الفقر. ولهذه الغاية، حدّدت أفغانستان أولويات في مجالات العلاج بالأشعة والزراعة والهيدرولوجيا النظيرية.

٦٠- وفي ما يخص دورة عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، تدرس حكومة بلده إمكانية إدخال التقنيات النووية في صلب القطاع الطبي، وبالتحديد في مجالي العلاج بالأشعة والطب النووي. كما سيولى قدر خاص من الاهتمام للزراعة من خلال مشاريع متعلقة بخصوبة التربة وبزيادة الإنتاج الزراعي، ولتدريب الموارد البشرية وإدارتها في مجال الهيدرولوجيا النظيرية لتنظيم الموارد المائية.

٦١- وتتيح هذه الأنشطة للحكومة أن تصوغ وتطبّق على المدى المتوسط سياسة حقيقية لإدارة المعارف النووية. وقد دعت الحكومة خبراء الوكالة إلى أفغانستان لمساعدة سلطاتها على تحديد احتياجات البلد العاجلة وصياغتها بغية تحضير إطار برنامجي قطري ليكون بمثابة أداة تخطيط قصيرة ومتوسطة المدى يمكنها أن توسّع نطاق التعاون بين الوكالة وأفغانستان.

٦٢- وفي ذلك السياق، تدعو أفغانستان الوكالة إلى اتخاذ تدابير ملائمة من أجل توفير الموارد المالية الضرورية لأغراض التدريب النظري والعملي في مجال المعارف النووية، وتيسير اقتناء المعدات والأجهزة من خلال برامج نقل التكنولوجيا.

٦٣- وقد تعهّدت أفغانستان بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة وانتهت من سداد بعض متأخراتها وفقاً لجدول الدفع المتفق عليه بين الطرفين. ويُظهر ذلك دعم أفغانستان الراسخ للوكالة في تحقيق مهامها القيّمة.

٦٤- وقال السيد كابيلّو ساروبي (باراغواي) إن بلده، الفخور بكونه طرفاً في أول منطقة مأهولة خالية من الأسلحة النووية في العالم، يعارض بشدة أي انتشار للأسلحة النووية ويطلب بالتالي وقف جميع الاختبارات النووية وتقليص حجم الترسانات الحالية. والالتزام التام بالمعاهدات القائمة في هذا الصدد يشكل مساهمة أساسية في السلام والأمن العالميين. وكما أقرّ أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان، فإن عجز المجتمع الدولي الأكبر هو في مجال منع انتشار الأسلحة النووية ونزعها، وينبغي له أن يعكف على التفكير في أخطائه الماضية ويعبّر عن إرادة سياسية راسخة بتصحيح هذه الأخطاء.

٦٥- وتؤيد باراغواي المقرر الذي اتخذه مجلس المحافظين بشأن بروتوكولات الكميات الصغيرة والذي ينص على التخلص من الثغرات التي تُضعِف نظام الضمانات. وستتخّذ باراغواي الخطوات الكفيلة باعتماد التعديلات الضرورية في أسرع وقت ممكن عبر الآلية الموصى بها.

٦٦- وقد أتاحت التعديلات التي اعتمدها المؤتمر الدبلوماسي المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٥ تعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وستصادق باراغواي على هذه التعديلات في أسرع وقت ممكن كمؤشر إضافي على التزامها الراسخ بتحقيق الأمن الدولي.

٦٧- وقد اقترحت باراغواي، في المؤتمر المذكور، توسيع نطاق اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بحيث يتم تطبيقها، بعد إجراء التغييرات الضرورية، على جميع المواد المشعّة والمرافق المرتبطة بها، نظراً لأن ضمان الأمن الوطني والدولي يتطلب معايير واضحة فيما يخص حماية هذه المواد والمرافق والتحفظ عليها. وعلى الرغم من أن مدوّنة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها تشكّل أداة مهمة فإنها غير ملزمة قانوناً، ممّا يشكل نقطة ضعف ينبغي أخذها في الاعتبار.

٦٨- وباراغواي، ككثير من البلدان الأخرى، لا تملك مفاعلات نووية، بيد أنها تعي أن العديد من الحوادث الإشعاعية وقع في الماضي. وفضلاً عن ذلك، فهي تعتبر أن من المهم التحوط ضد احتمال استخدام مواد مشعة في أغراض إجرامية، بغية تجنب العواقب الوخيمة. وبالطبع، فإن المواد المشعة لا تحتاج كلها إلى تدابير أمنية خاصة؛ بيد أنه من المفيد محاولة تحديد المواد التي يمكن استخدامها استخداماً ضاراً، لاسيما لأغراض إرهابية، واتخاذ التدابير الوقائية ضد هذا النوع من الاستخدامات.

٦٩- ونتيجة للشواغل التي تقلق باراغواي فيما يتعلق بأمن المواد المشعة، فقد نظمت وموّلت يوماً وطنياً بشأن الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة شاركت فيه جميع المؤسسات الوطنية المسؤولة عن التحكم بنقل المواد النووية وضمان أمان هذا النقل داخل البلد وخارجه.

٧٠- وفيما يتعلق بمسائل الضمانات الدولية، رحّب بنتائج آخر جولة من المفاوضات السداسية التي وافقت خلالها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن أسلحتها النووية وعن أي برامج نووية متصلة بها بغية عودتها إلى نظام معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة.

٧١- وأعرب عن أمله في أن تُستأنَف المفاوضات المتوقفة بين البلدان الأوروبية وجمهورية إيران الإسلامية في أسرع وقت ممكن من أجل إيجاد توازن بين مصالح كلا الطرفين بشكل يتيح لإيران ما يكفي من التكنولوجيا والمدخلات لتمكينها من تطوير برنامج نووي يُستخدَم لأغراض سلمية، وفي الوقت نفسه استعادة قدر كافٍ من الثقة بعدم حدوث أي تحريف نحو أنشطة محظورة بموجب التشريعات الدولية الحالية.

٧٢- وتواصل باراغواي الاستفادة من التعاون التقني في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، كما تشيد بعمل الوكالة على زيادة مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار على مستوى العالم.

٧٣- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، سترسل الوكالة بعثة إلى باراغواي لتقييم احتياجاتها في ميدان الأمان النووي والإشعاعي. واستناداً إلى نتائج تلك البعثة، ستوضع خطة أمان نووي وطنية متكاملة لمساعدة السلطات على العمل بقدر أكبر من الفعالية من أجل تحقيق الأمان الوطني والدولي. وفضلاً عن ذلك، فقد تم في عام ٢٠٠٤، بمساعدة الوكالة، تنظيم دورة دراسية وطنية حول التأهب للطوارئ الإشعاعية والتصدّي لها. ونتيجة

لهذه الدورة، أنشئ فريق تقني ليعمل على وضع خطة وطنية للتصدّي لهذا النوع من الطوارئ ويتم حالياً تنفيذ الخطة المذكورة. كما ساعدت مشورة الوكالة على صياغة مسودة قانون يهدف إلى استحداث سلطة رقابية وحيدة، وقد رُفِعت مسودة القانون هذه إلى الكونغرس لدراستها. وسيسمح ذلك بتيسير التعاون وبلوغ الكفاءة بين المؤسسات في وضع توصيات الوكالة موضع التطبيق. وقد وفّرت الوكالة أيضاً، خلال عام ٢٠٠٤، مساعدات قيّمة جداً جاءت على شكل منح دراسية وزيارات علمية وبعثات خبراء بالإضافة إلى المعدات وقطع الغيار واللوازم.

٧٤- ورحّب بدخول اتفاق أركال التعاوني الإقليمي حيّز النفاذ مؤخراً، مع العلم بأن هذا الاتفاق وفّر فرصة أخرى للتعاون بين مختلف بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومنذ قيام اتفاق أركال المذكور في عام ١٩٨٤، استفادت باراغواي من مشاريع كثيرة، بينها سبعة مشاريع أقيمت خلال عام ٢٠٠٤ في مجالات مثل معالجة السرطان، ودراسات التلوّث الجوي، ومراقبة جودة خدمات تصوير الثدي، والطب النووي عن بعد، وشراء المعدات المختبرية. وفي ذلك السياق، رحّب بإقامة تحالف استراتيجي بين أركال والوكالة، وأيضاً مع مؤسسات متخصصة في البلدان النامية، بغية ضمان تزايد الفوائد التي تجنيها الدول الأعضاء من التطوير العلمي والتكنولوجي النووي.

٧٥- ويدعم بلده توسيع المجلس لضمان مشاركة أوسع وأكثر ديمقراطية في جهازي تقرير السياسات في الوكالة، إذ أن المجلس لم يشهد أي توسيع منذ عام ١٩٨٩، على الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد أعضاء الوكالة.

٧٦- كما تحقق تقدّم مرحَّب به في التمثيل الجغرافي العادل والمتوازن للوظائف داخل الوكالة، ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية. غير أن النسبة المنخفضة لعدد النساء العاملات في الوكالة، بالأخص على مستوى الوظائف المهنية، ما زالت مصدراً للقلق. ومبادرات الأمانة الهادفة إلى معالجة هذا الوضع تحظى بالترحيب. وقال إنه يتطلّع إلى تحقيق خطوات إيجابية في هذا الصدد.

٧٧- وأعرب السيد مازي (ألبانيا) عن دعم بلده المستمر للوكالة وقال إن نطاق أنشطتها ما فتئ يتوسّع وإنها استجابت بشكل فعال للتحديات في مجالات عملها كافة.

٧٨- وقال إن إحدى أولويات السياسة الخارجية الألبانية هي التزامها بنزع السلاح وعدم الانتشار، وإن بلده يتعهّد بالوفاء بجميع التزاماته في إطار المعاهدات الدولية ذات الصلة. وأعرب عن أسفه لأن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ لم يسفر عن أي نتائج جوهرية. وتعلّق ألبانيا أهمية كبرى على جميع القرارات المعتمدة بواسطة المؤتمر العام ومجلس المحافظين، ولاسيما تلك الهادفة إلى ضمان نظام ضمانات دولي فعّال وكفء وعالمي.

٧٩- وقد وقّعت ألبانيا بروتوكولها الإضافي وستبذل قصارى جهدها لتعرضه على البرلمان من أجل المصادقة عليه في المستقبل القريب.

٨٠- وفي حين تقرّ ألبانيا بأهمية نظام ضمانات الوكالة، فإنها تعلّق قدراً مماثلاً من الأهمية على أنشطة الوكالة غير المتصلة بالضمانات. وهي تعتبر أنه يمكن للتقنيات النووية أن تقدّم مساهمات ضخمة في مجال التطوير العلمي والتكنولوجي وفي البرامج الوطنية. وتتّبع ألبانيا سياسة إعادة إحياء تطبيقات التكنولوجيا النووية غير المرتبطة بتوليد الطاقة، وضمان الوقاية من الإشعاعات والأمان الإشعاعي، ومواصلة تحسين وتعزيز

الإطار الرقابي والبنية الأساسية وفقاً للالتزامات الدولية، ومواءمة الأساس القانوني للأنشطة النووية مع المتطلبات القانونية الدولية. وسيستمر البلد في الاستفادة من التعاون التقني الذي توفّره الوكالة، مع مواصلة وفائه بتعهداته والتزاماته الوطنية الناشئة عن هذا النوع من التعاون.

٨١- ولما كانت ألبانيا أحد البلدان المتلقية، فإنها تستفيد من برامج الوكالة الخاصة بالتعاون التقني على المستويين الوطني والإقليمي وتشكر الوكالة على مساعدتها هذه، التي كان لها أثر إيجابي في شتى التطبيقات النووية السلمية.

٨٢- وكان المدير العام قد زار ألبانيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، حيث التقى بالرئيس ورئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية. وقد شدد على أهمية التعاون بين الوكالة والمؤسسات الألبانية في مجال الصحة البشرية، من خلال مشاريع وطنية وعبر برنامج العمل من أجل علاج السرطان، وفي مجال الأمن النووي، من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة والأعمال الإرهابية وتقليص المخاطر الإشعاعية.

٨٣- وتقدّر ألبانيا العمل الذي تضطلع به الوكالة في مجالي العلاج بالأشعة ومكافحة السرطان وترى أنه ينبغي متابعة هذا العمل وتعزيزه. وستبقى الصحة البشرية تشكل إحدى أولويات ألبانيا على مدى السنوات المقبلة، والمساعدات التي تتلقّاها في هذا الميدان لها أثر إيجابي مباشر على شعبها.

٨٤- وينعكس مستوى الجدية الذي توليه ألبانيا لموضوع التعاون التقني في سدادها الكامل لالتزاماتها قِبَل الوكالة. وحث الدول الأعضاء كلها على سداد التزاماتها دون تأخير وبالكامل، بغية الحصول على المساعدة من جانب الوكالة بصورة مستمرة ومستديمة.

٨٥- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وقّعت ألبانيا على إطار برنامجي قطري مستوفى من أجل دورات التعاون التقني اللاحقة. وستظل الصحة البشرية هي الأولوية الأساسية؛ وقد وقعت أيضاً في عام ٢٠٠٥ مذكرة تفاهم لإضفاء طابع رسمي على التعاون التقني مع وزارة الصحة في ميدان العلاج بالأشعة ولتيسير تقديم طلبات التمويل لأنشطة التعاون التقني المشتركة لدراستها ضمن الميزانية الألبانية. وقد طوّرت الوكالة برنامج تعاون تقني طويل الأمد للعلاج بالأشعة، ووافقت وزارة الصحة على المساهمة في كلفة البرنامج المذكور. والعمل جارٍ على دراسة خطة تهدف إلى ترقية مستوى خدمات الطب النووي. وأبدى تقديره لما تقدّمه الوكالة من مساعدة في هذا الميدان، بما في ذلك توفير جهاز علاج إشعاعي للحالات الطارئة، وخدمات تدريب وخبرة لمستشفى "الأم تيريزا"، معرباً عن أمله في استدامة هذه المساعدة.

٨٦- وقد كانت ألبانيا أول بلد يستقبل فريقاً تابعاً لبرنامج العمل من أجل علاج السرطان لاستعراض بنيتها التحتية الخاصة بمعالجة السرطان. ويملك البرنامج القدرة على تحقيق أقصى الفوائد للصحة العامة من مشاريع العلاج بالأشعة الرامية إلى تلبية كافة احتياجات المعالجة ضمن خطة واسعة النطاق لبناء القدرات المتعلقة بالسرطان. ومن شأن إدماج كافة الجهود المرتبطة بالسرطان ضمن سياق نهج منظم وشامل أن يوفّر للبلد قاعدة راسخة لجمع الأموال.

٨٧- وقال السيد بيكوي (غانا)، مرحّباً بعضوية بليز في الوكالة، إن اتّساع العضوية يُظهر أن الدول الأعضاء تثق بالوكالة كهيئة مسؤولة عن تعزيز التطبيق المأمون للتكنولوجيا النووية، وعن التحقق النووي غير المنحاز، وعن الأمن النووي وازدهار البلدان.

٨٨- وأعرب عن قناعة بلده الراسخة بأن السلام عنصر جوهري لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذا يجب استخدام الطاقة الذرية وغيرها من أوجه التقدم التكنولوجي من أجل تحسين أوضاع البشر وتعزيز التناغم بين الأمم كلها.

٨٩- إن إساءة استخدام التكنولوجيا النووية تشكّل خطراً عظيماً على السلام العالمي وينبغي لمحبّي السلام ألا يتسامحوا معها. ولهذا السبب، تقدّر غانا جل التقدير جهود الوكالة الرامية إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتوقيع غانا على بروتوكول إضافي منذ عام ١٩٩٨ يُظهر التزامها بنظام الضمانات والتحقق الخاص بالوكالة. وتحث غانا جميع الدول الأعضاء، ولاسيما الأفريقية منها، على القيام، دون تأخير، بالتوقيع والتصديق على البروتوكولات الإضافية وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات المتصلة بالوكالة.

٩٠- وغانا راضية تماماً عن أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني وعن عملها الرامي إلى دفع القوى النووية قُدُماً من خلال تطوير تكنولوجيات المفاعلات ودورات الوقود الابتكارية، وإلى تعزيز الأمان والأمن النوويين وتطبيق التقنيات النووية وإدارة المعارف النووية.

٩١- وتعرب حكومة غانا عن شكرها وعرفانها للعلاقة الودية، فضلاً عن التعاون والشراكة الراسخة القائمة بين الوكالة وبين هيئة الطاقة الذرية في غانا.

٩٢- إن التكنولوجيا النووية تلعب دوراً مهماً في غانا، لاسيما في مجالات الأغذية والزراعة، والصناعة، والصحة البشرية. ولدى البلد سجل أمان جيد في ميدان الوقاية من الإشعاعات، يغطي تشغيل مفاعلها البحثي ومنشأتين لمعالجة السرطان بالأشعة، وتطبيقات صناعية للكشف عن العيوب في اللحامات، وتعقيم الأدوات واللوازم الجراحية والطبية الأخرى.

٩٣- وفي مجال الصحة البشرية، أدّى التعاون المثمر بين غانا والوكالة إلى إقامة المركز الوطني الثاني في البلد للعلاج بالأشعة والطب النووي في كوماسي. وقد دشّن الرئيس كوفوور المركز في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بحضور المدير العام. وسيضطلع كل من المركزين الجديد والقديم بوظائف مهمة في تشخيص السرطان وعلاج مرضى السرطان من غانا ومن بلدان غرب أفريقيا المجاورة.

٩٤- وأعرب عن تقديره لموظفي إدارة التعاون التقني، وبالأخص موظفي قسم أفريقيا، على الدور المهم الذي اضطلعوا به في إعداد الإطار البرنامجي القطري للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، الذي سيكون ذا فائدة قصوى في تخطيط وتنفيذ المشاريع الهادفة إلى معالجة المجالات ذات الأولوية الوطنية في ما يتعلق بالتنمية. وتخطط غانا لاستهلال برامج ترمي إلى تعزيز استخدام الطاقة النووية استخداماً مستداماً.

٩٥- وتعتقد غانا بأن للمحافظة على المعارف النووية وتعهُّدها وتعزيزها دوراً مركزياً في ضمان تشغيل المرافق النووية تشغيلاً مستداماً ومأموناً واستخدامها بطريقة فعالة. وقد بلغت هيئة الطاقة الذرية في غانا، بالتعاون مع جامعة غانا، المراحل النهائية من مشروع إنشاء مدرسة جامعية عليا للعلوم النووية والعلوم المرتبطة بها. وتود حكومة غانا التشديد على تعزيز القدرة الوطنية للتعليم والبحث الجامعي العالي، وستكون شاكرة لأي مساعدة تقنية تحصل عليها من جانب الوكالة والدول الأعضاء فيها وسائر المنظمات الدولية بغية تعزيز ربط الشبكات فيما بين المؤسسات التي توفّر التعليم والتدريب في المجال ذاته.

٩٦- وذكّر السيد كلويتينكس (المفوضية الأوروبية) بأن المفوّضية كانت، منذ خمس سنوات، قد استهلت نقاشاً استراتيجياً بشأن الإمداد بالطاقة داخل الاتحاد الأوروبي، واضعة نصب عينيها أن أمن الإمدادات وكفاءة الطاقة شرطان مسبقان لضمان النمو والرفاهة في المجال الاقتصادي، لذا فإنهما مسألتان تتّسمان بقدر عالٍ من الأولوية. والاتحاد الأوروبي لم يستثن أياً من خيارات مصادر الطاقة. وفي الوقت الحالي، تمثل القوى النووية أكثر من ثُلث الطاقة الكهربائية المولّدة في الاتحاد الأوروبي. ومصدر الطاقة هذا يتّسم بالاستقرار وهو محمي بشكل كبير من تقلّبات الأسعار التي تشهدها حالياً أسواق النفط والغاز.

٩٧- وخيار توليد الطاقة النووية يرجع لكل دولة عضو على حدة. وتوفّر معاهدة اليوراتوم إطاراً شاملاً للاستخدام المدني للطاقة النووية في الاتحاد الأوروبي، وتعهد إلى المفوضية بمهمة التحقق من الالتزام بالأهداف والمعايير المنصوص عليها في المعاهدة في أنحاء الاتحاد. ولن تتمكن دول الاتحاد الأوروبي من جعل الخيار النووي مقبولاً من الناحيتين السياسية والبيئية إلاّ إذا امتثلت للشروط المنصوص عليها في معاهدة اليوراتوم، بما فيها تلك المتعلقة بالتشغيل والإخراج من الخدمة والتصرف المأمون في النفايات النووية والوقود المستهلك. فتقبّل الجمهور هو شرط مسبق لمواصلة تطوير القوى النووية كمصدر للطاقة.

٩٨- وفي عام ٢٠٠٣، وافقت المفوضية على اقتراحين بشأن توجيهين مرتبطين بالأمان النووي وبالتصرف المأمون في النفايات المشعّة. وعُدِّل هذان التوجيهان في عام ٢٠٠٤ مراعاةً لرأي البرلمان الأوروبي ولنتائج المناقشات التي أجريت داخل مجلس الوزراء. وقد أجريت مشاورات مع السلطات الوطنية ومع ممثلين عن الصناعة، وحصل هذان الاقتراحان على بعض الدعم ولكن ليس بالشكل الكافي لضمان الغالبية المقيّدة الضرورية في المجلس لاعتمادهما. غير أن المفوضية ما زالت مقتنعة بأن القواعد المشتركة المتعلقة بالأمان والأمن النوويين تعود بالفائدة على مواطني الاتحاد الأوروبي كافة.

٩٩- ومسألة التصرف المستدام في النفايات المشعة والوقود المستهلك هي المسألة الوحيدة التي تشكل العائق الأكبر أمام تقبّل الجمهور. وتعكف المفوّضية حالياً على دراسة عدد من المبادرات لدعم الدول الأعضاء في معالجة التحديات العلمية والتقنية الضخمة الناتجة عن التصرّف في هذه النفايات، بما في ذلك إرساء تعهّد مشترك – على شكل هيئة عامة مهمتها تجميع الموارد بغية تحقيق هذا الهدف مع الجهات الفاعلة الخاصة.

١٠٠- ومن الضروري ضمان إغلاق المفاعلات التي وصلت إلى نهاية عمرها التشغيلي، أو التي تتعذر ترقيتها بكلفة معقولة، وإخراجها من الخدمة بشكل مأمون. وقد تم التفاوض بشأن أحكام تفصيلية لعدد من المنشآت قبل توسيع الجماعة الأوروبية مؤخراً. وتواصل المفوضية توظيف قدر كبير من المساعدات المالية لضمان إغلاق المنشآت المعنية وإخراجها من الخدمة في الوقت المناسب. ويخصص برنامج الجماعة الأخير في مجال الأمان مساعدات مادية ضخمة لمشاريع أمان نووي ذات أولوية في بلدين يسعيان للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهما بلغاريا ورومانيا، وستشكل الأحكام المتعلقة بمنشآت معيّنة جزءاً من اتفاق الانضمام إلى الاتحاد في إطار عملية توسيعه المقبلة.

١٠١- وسلّط الضوء على تعاون المفوضية الوثيق مع الوكالة في الحفاظ على مستويات الأمان في جميع المراحل من التشغيل إلى الإخراج من الخدمة، قائلاً إن الجماعة ستُزيد حجم مشاركتها في اتفاقيات الوكالة. وقد شاركت المفوضية في الاجتماع الاستعراضي الأخير للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، ووجدت أن أهدافها في مجال الأمان النووي تتواءم وأهداف الوكالة. ويدعم الاتحاد الأوروبي برنامجاً خاصاً بالأمان النووي في الدول المستقلة حديثاً يرمي إلى تحسين الأمان وتعزيز ثقافة أمان فعّالة. كما أنه يدعم مشاريع وأعمالاً دولية مثل الصندوق الخاص بساتر تشرنوبل، والمبادرة المشتركة بين مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي بشأن إغلاق محطة تشرنوبل، والشراكة البيئية للبعد الشمالي.

١٠٢- ويواصل الاتحاد الأوروبي تبسيط سياساته وعمله في مكافحة الإرهاب. والتصدّي للاتجار غير المشروع بالمواد النووية وتحسين الإطار التنظيمي للمفردات المزدوجة الاستخدام يتّسمان بأولوية قصوى على جدول أعمال المفوّضية. والجماعة طرف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وهي ترحب بتنقيح هذه الاتفاقية لتوسيع إطار عملية محاربة الإرهاب. كما أقرّت المفوضية صكاً تشريعياً ملزماً على المستوى الداخلي كخطوة متابعة لعمل الوكالة في مجال التحكم في المصادر المختومة العالية النشاط والمصادر اليتيمة.

١٠٣- ومنذ أكثر من ٤٥ عاماً، تطبّق المفوضية ضوابط رقابية في المنشآت النووية الأوروبية بموجب معاهدة اليوراتوم. ونظامها المشترك المتعدد الأطراف الخاص بضمان المواد النووية فريد من نوعه في العالم نظراً لكون أنشطته الخاصة بالتحكم بالمواد النووية مطبّقة، كلياً ودون أي مفاضلة أو تمييز، على جميع المنشآت النووية المدنية، سواء كانت قائمة في دول حائزة لأسلحة نووية أو غير حائزة لها في الاتحاد الأوروبي. ويساعد مائتا مفتش يتبعون اليوراتوم في ضمان امتثال الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لالتزاماتها الرقابية الدولية. ويساهم المستوى العالي من الخبرة التي حصّلتها المفوضية في ما يخص الضمانات النووية في إشاعة مناخ من الثقة ليس بين الدول الأعضاء في الاتحاد فحسب، بل وفي سائر أنحاء العالم أيضاً. وتشكل ضمانات اليوراتوم أقوى أوجه التعاون بين الجماعة والوكالة. ورحّب بالجهود الجارية لتحسين الكفاءة والفعالية في هذا المجال.

١٠٤- وأعرب عن أسفه للنقص في التقدّم الجوهري المحقق خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٥، قائلاً إن المفوضية اتخذت الخطوات الضرورية لنجاح تنفيذ البروتوكولات الإضافية على نطاق الجماعة. وكانت لائحة اليوراتوم الجديدة الخاصة بتطبيق ضمانات اليوراتوم، والتي تنص على معايير الإبلاغ الضرورية لتنفيذ أحكام البروتوكولات الإضافية في الاتحاد الأوروبي، قد دخلت حيز النفاذ في وقت سابق من العام. ومن شأن التنفيذ الناجح للبروتوكول الإضافي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن يساعد على تعزيز تعميم البروتوكول الإضافي عالمياً وإرسائه كجزء لا يتجزّأ من معيار الوكالة في ميدان التحقق.

١٠٥- إن الهدف الأساسي لمعاهدة اليوراتوم هو تعزيز تنمية الطاقة النووية من خلال تطوير المعارف والسبل لاستغلال الطاقة النووية في أغراض مدنية، وذلك من خلال جملة أمور تشمل الأبحاث ونشر الدراية التقنية. ولذا فإن المفوضية تدين بالعرفان للوكالة على دعمها لمشروع المفاعل التجريبي الحراري النووي، وبالأخص لموظفي الوكالة على دورهم في حل مسألة موقع المفاعل المذكور. وتتطلع المفوضية إلى استمرار العلاقة المثمرة بين الأطراف في المفاعل التجريبي الحراري النووي والوكالة.

١٠٦- وقد استهلت المفوضية مشاورات داخلية ضمن الجماعة لوضع ترتيبات الانضمام الممكن إلى الاتفاق الإطاري الدولي المبرم فيما بين أعضاء المحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات.

١٠٧- ولدى المفوضية سجل حافل بأوجه التعاون مع الوكالة، وينبغي الحفاظ على هذا النمط من التعاون وتعزيزه. وذكّر بأن لليوراتوم صفة مراقب فقط لدى الوكالة، قائلاً إن الجماعة بصدد دراسة الأدوات القانونية الكفيلة بزيادة فعالية اندماجها ومشاركتها في عمل الوكالة، بهدف تعزيز وضمان الاستخدام المأمون والمسؤول للطاقة النووية في العالم.

عُلّقت الجلسة الساعة ١٢/١٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٢٥.

وتولى السيد بازوبيري (بوليفيا)، الرئيس، رئاسة الجلسة مجدداً.

١٣- تعيين مراجع الحسابات الخارجي

١٠٨- قال الرئيس إن فترة عمل المراجع الخارجي لحسابات الوكالة في الوقت الراهن سوف تنتهي لدى استكمال مراجعة حسابات الوكالة للسنة المالية ٢٠٠٥. لذا سيلزم تعيين مراجع حسابات خارجي يتولى مراجعة حسابات الوكالة لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

١٠٩- وكان مجلس المحافظين قد اتفق، خلال اجتماعاته المعقودة في حزيران/يونيه[٦]، على أن يوصي المؤتمر العام بتعيين نائب رئيس المؤسَّسة العليا الألمانيّة لمراجعة الحسابات كمراجع حسابات خارجي يتولّى مراجعة حسابات الوكالة للسنتين الماليتين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وقال إنه يفترض أن المؤتمر يرغب في اتّباع توصية المجلس.

١١٠- وقد تقرَّر ذلك.

– طلب استعادة حقوق التصويت
الوثيقة GC(49)/INF/13

١١١- أشار الرئيس إلى أنه معروض على المكتب طلب مقدم من العراق من أجل استعادة حقوقه في التصويت. وقد أوصى المجلس بإعادة حق العراق في التصويت أثناء دورة المؤتمر الحالية لمدة عام واحد تنتهي قبل بدء دورة المؤتمر العام المقبلة لأنه يرى أن تخلف العراق عن سداد المبلغ الضروري ناجم عن ظروف خارجة عن سيطرته.

١١٢- وقال إنه يفترض أن المؤتمر يقبل توصية المكتب.

١١٣- وقد تقرَّر ذلك.

١٤- فحص وثائق اعتماد المندوبين
(الوثيقة GC(49)/27)

١١٤- قال الرئيس إن المكتب قد اجتمع في وقت سابق من ذلك اليوم لفحص وثائق الاعتماد الخاصة بجميع المندوبين، وفقاً لأحكام المادة ٢٨ من النظام الداخلي. ويرد تقرير المكتب في الوثيقة GC(49)/27. ومنذ صدور التقرير، تلقت الأمانة وثائق اعتماد مستوفية للمتطلبات من مندوبي كلٍّ من قطر وصربيا والجبل الأسود. وبعد مناقشات، أوصى المكتب بأن يعتمد المؤتمر مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧ من تقريره، في ظل التحفظات والمواقف المعبّر عنها في التقرير.

---

٦ انظر الفقرتين ١٨٣- ١٨٤ من الوثيقة GOV/OR.1127.

١١٥- وقالت السيّدة رانيا عبد المجيد (مصر) إنه ينبغي ألا يُفهم قبول مصر لوثائق الاعتماد التي قدمها وفد دولة إسرائيل بأي حال من الأحوال على أنه يشمل أياً من الأراضي العربية المحتلة، بل المناطق الواقعة ضمن حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ فقط.

١١٦- وقال السيد حسيني (جمهورية إيران الإسلامية) إن وفد بلده يرغب في إبداء تحفظاته بشأن أوراق الاعتماد التي قدمها وفد إسرائيل. فتبعاً لموقف بلده المبدئي، ما زال لا يعترف بإسرائيل كدولة.

١١٧- وقال الرئيس إنه يفترض أن المؤتمر العام مستعد لاعتماد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧ من الوثيقة GC(49)/27.

١١٨- وقد تقرَّر ذلك.

٩- انتخاب أعضاء لمجلس المحافظين
(الوثيقتان GC(49)/6 و GC(49)/22)

١١٩- ذكّر الرئيس بأن المؤتمر العام قد وافق في عام ١٩٨٩ على إجراء بموجبه لا يجرى اقتراع سري عندما يكون هناك اتفاق على المرشح أو المرشحين من منطقة معينة؛ وإنما يتم الاقتراع فقط فيما يتعلق بالمناطق التي لا تتوفر بشأنها قائمة مرشحين متفق عليها. وييسر هذا الإجراء إلى حد كبير ترشيد استغلال وقت المؤتمر. وبناءً على ذلك، فإنه يقترح فيما يخص المادة ٧٩ من النظام الداخلي للمؤتمر العام، التي تنص على انتخاب أعضاء مجلس المحافظين بالاقتراع السري، أن يتم تعليقها بالنسبة للمناطق التي يوجد اتفاق بشأنها.

١٢٠- وقد تقرَّر ذلك.

١٢١- وقال الرئيس إنه يسره أن يعلن أنه تم التوصل إلى اتفاق في جميع مجموعات المناطق على مرشحيها للأماكن الشاغرة المراد شغلها. وأعرب عن تقديره الصادق للمجموعات كافة على جهودها الرامية للتوصل إلى اتفاق، ممّا أتاح تسريع عمل المؤتمر.

١٢٢- ولفت النظر إلى الوثيقة GC(49)/6، التي تحتوي على قائمة بالدول الأعضاء في الوكالة المعيّنة لعضوية المجلس اعتباراً من نهاية دورة المؤتمر الحالية إلى نهاية الدورة العادية الخمسين (٢٠٠٦)، وذكّر بأن عليه، بمقتضى المادة ٨٣ من النظام الداخلي، أن يُعلم المؤتمر العام بالمناصب التي يجب شغلها في المجلس عن طريق الانتخاب. وقد أعدّت الوثيقة GC(49)/22 لهذا الغرض، وهي تبيّن أنه يتعيّن على المؤتمر انتخاب أحد عشر عضواً للمجلس من الفئات السبع المسرودة.

١٢٣- وقال إنه يفترض أن المؤتمر العام يود أن ينتخب كولومبيا وكوبا للمقعدين الشاغرين لأمريكا اللاتينية.

١٢٤- وانتُخبت كولومبيا وكوبا على النحو الواجب.

١٢٥- وقال الرئيس إنه يفترض أن المؤتمر العام يود أن ينتخب اليونان والنرويج لشغل المقعدين الشاغرين لأوروبا الغربية.

١٢٦- وانتُخِبت اليونان والنرويج على النحو الواجب.

١٢٧- وقال الرئيس إنه يفترض أن المؤتمر العام يود أن ينتخب بيلاروس وسلوفينيا لشغل المقعدين الشاغرين لأوروبا الشرقية.

١٢٨- وانتُخِبت بيلاروس وسلوفينيا على النحو الواجب.

١٢٩- وقال الرئيس إنه يفترض أن المؤتمر العام يود أن ينتخب مصر والجماهيرية العربية الليبية لشغل المقعدين الشاغرين لأفريقيا.

١٣٠- وانتُخِبت مصر والجماهيرية العربية الليبية على النحو الواجب.

١٣١- وقال الرئيس إنه يفترض أن المؤتمر العام يود أن ينتخب الجمهورية العربية السورية لشغل المقعد الشاغر للشرق الأوسط وجنوب آسيا.

١٣٢- وانتُخِبت الجمهورية العربية السورية على النحو الواجب.

١٣٣- وقال الرئيس إنه يفترض أن المؤتمر العام يود أن ينتخب جمهورية كوريا لشغل المعقد الشاغر للشرق الأقصى.

١٣٤- وانتُخِبت جمهورية كوريا على النحو الواجب.

١٣٥- وقال الرئيس إنه يفترض أن المؤتمر العام يود أن ينتخب إندونيسيا لشغل المقعد العائم المتداول بين مناطق الشرق الأقصى والشرق الأوسط وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، علماً بأنه مستحق هذه المرة لعضو من جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ.

١٣٦- وانتُخِبت إندونيسيا على النحو الواجب.

– تقرير المحفل العلمي

١٣٧- دعا الرئيس المقرر، السيد ريشتر، إلى عرض تقرير المحفل العلمي.

١٣٨- وعرض السيد ريشتر (مقرر المحفل العلمي) التقرير المستنسخ في المرفق.

١٣٩- وشكر الرئيس السيد ريشتر على عرضه المثير للاهتمام البالغ كما شكر الأمانة على إعدادها الممتاز للمحفل العلمي.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٣.

تقرير مقدم من المحفل العلمي الثامن
إلى المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
في دورة انعقاده التاسعة والأربعين

الرئيس البروفسور بورتون ريشتر،
المدير الفخري لمركز المعجّل الخطّي في ستانفورد
٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

سيدي الرئيس،

بصفتي رئيس المحفل العلمي الثامن، يشرّفني أن أطلع الجلسة العامة وإيّاكم على النقاط الرئيسية لعروض ومناقشات المحفل. وقد عُقد المحفل انطلاقاً من روح ممتازة وبنّاءة تحت عنوان "العلوم النووية: الفيزياء تعمل على مساعدة العالم". وانصبَّ التركيز في جلسات المحفل الأربع على المواضيع التالية: تلبية الاحتياجات في مجال الطاقة؛ واستحداث مواد وتكنولوجيات مُتقدّمة؛ ودفع عجلة التقدّم في مجال الطب الإشعاعي؛ ودعم الأمان النووي.

وانعقد المحفل خلال السنة العالمية للفيزياء التي أعلنتها الأمم المتحدة. وهذه هي الذكرى المئوية لسنة ألبرت آينشتاين الثورية – وهي السنة التي ربما شهدت أكبر عدد على الإطلاق من الابتكارات على يد عالم واحد. ففي عام ١٩٠٥، كتب آينشتاين عن نظرية النسبية، والتأثير الضوئي الكهربائي، والحركة البراونية. ولم يكن أي من هذه الأوراق بنفس مستوى التعقيد الرياضي الذي اتّسمت به الأوراق التي كتبها في وقت لاحق عن النسبية العامة، ولكنها أظهرت كلها طرقاً جديدة للنظر إلى الطبيعة. وتمخّضت كلها عن تأثيرات عميقة.

وبالنظر إلى الماضي، يسهل علينا أن نبرهن أن الفيزياء لم تساعد العالم فحسب، بل إنها أساسية بالنسبة إلى عالم اليوم. ولسنا نبالغ عندما نقول إن أساس تكنولوجيا اليوم كلها تقريباً يقوم على فيزياء القرن العشرين. وهناك أشياء جديدة في مختبرات القرن الحادي والعشرين لم نتوصل بعد إلى فهمها بالكامل، وتتراوح مقاييسها بين الكونية وما دون النووية. وبات بعضها على وشك وضعه قيد التطبيق. فعلى سبيل المثال، يمكن للأنابيب النانومترية الكربونية أن تُستخدَم في صنع الترانزستورات أو في تقوية المواد. في حين أن بعضها الآخر ما زال في مرحلة مبكرة. وعلى سبيل المثال، لا أحد يعلم علم اليقين إذا كان الحساب الكمي ممكناً، ولكن في حال نجاحه، فإنه يعد بتسريع حل فئات معيّنة من المشاكل بعامل مقداره مليون أو أكثر.

إن فيزياء القرن الحادي والعشرين ستتمخّض، لا محالة، عن فوائد عملية هائلة.

وقد ركّزت جلسات المحفل الأربع على المستقبل في مجالات مرتبطة باحتياجات المجتمع الحيوية وبالمهمة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الجلسة الأولى أظهرت كيف تساعد العلوم النووية على تلبية احتياجات العالم في مجال الطاقة. وأوضحت المحاضرات الأساسية، والملاحظات التي تقدم بها المتخصصون، وحلقات النقاش المتخصصة، الفوائد الملموسة المتأتية عن الفيزياء الأساسية، من خلال الربط الواسع بين صيغة آينشتاين الخاصة بتماثل الكتلة-الطاقة وبين

تطبيقات البحوث التطويرية والهندسية في الميادين المختلفة التي تشكل قاعدة الطاقة المولّدة بالانشطار والاندماج على حد سواء.

ومن المتوقع أن يؤدي تطور الأوضاع السكانية والاقتصادية على صعيد العالم، ولاسيما في البلدان النامية، إلى تضاعف الطلب الرئيسي على الطاقة بحلول عام ٢٠٥٠. وهذا الاتجاه، مقروناً بالشواغل المتزايدة المرتبطة بظاهرة الاحترار العالمي، أدّى إلى تركيز الاهتمام على الخيار النووي، كما سلّط الضوء على أهمية الابتكار في هذا المجال. ولا شك في أنه لا يمكن للطاقة النووية أن تحلّ مشاكل الطاقة كلها، ولكن يمكنها أن تساهم مساهمة جذرية في ذلك.

وعرضت الجلسة وضع كل من الطاقة الانشطارية والطاقة الاندماجية، متصدّية للمسائل والتوقعات الكبرى، كما ناقشت النُهُج المستحدثة، وبيّنت الطريق للمضي قدماً والدور الذي يمكن للوكالة أن تضطلع به.

وفيما يتعلق بالانشطار، أشير إلى أن توسيعاً كبيراً للطاقة الانشطارية يتطلب إغلاق دورة الوقود، من زاوية التصرف في النفايات والانتشار على حد سواء. لذا فقد سلّط الضوء على أهمية المفاعل السريع الذي يوفّر المرونة اللازمة إمّا لتوليد الأكتينات الثانوية أو لحرقها. وبحلول عام ٢٠١٠، لن يتوفّر سوى اثنين من المفاعلات السريعة العالية القوة لأعمال البحث التطويري. لذا، قدّم اقتراح دعا إلى إعداد برامج دولية متّسقة بغية تحقيق الاستفادة القصوى من استخدام هذه المفاعلات السريعة.

وفيما يتعلق بمسألة الانتشار، لا تبدو دورات الوقود المفتوحة بدون إعادة تدوير أي المستخدمة لمرة واحدة أكثر فائدة من استراتيجيات إعادة التدوير. وقد تم التشديد على أهمية تطوير البحوث والتكنولوجيا من أجل تعزيز الضمانات التقنية.

كما نوقشت فكرة تدويل دورة الوقود النووي. وتم الاعتراف بأن هذا الخيار قد يسفر عن فوائد جمة بالنسبة إلى البلدان الأصغر. بيد أن تحقيق فكرة كهذه يفترض أولاً إيجاد حلول لكثير من المسائل السياسية والقانونية والإدارية. وكسبيل ممكن للمضي قدماً، اقتُرح بأن تبدأ الوكالة العمل على هذا النوع من الاستراتيجيات.

وفيما يخص الاندماج، فقد شكّل قرار بناء المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي في كاداراش، فرنسا، تطوراً إيجابياً جداً. ويجب على المفاعل المذكور أن يبرهن على حدوث احتراق بلازما حتى تصبح الطاقة الاندماجية عملية. وحتى لو نجح في ذلك، فإن أقرب نشر تجاري لتقنية الاندماج يتوقع أن يحدث خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٤٠ و٢٠٥٠، أي أن الإطار الزمني لتطوير الاندماج سيتزامن مع تطور مفاعلات الجيل الرابع.

ويمكن إيجاز أبرز ما توصلت إليه الجلسة على النحو التالي:

ما من حل وحيد لمشكلة "تلبية الاحتياجات في مجال الطاقة". فالخيارات كلها ستكون ضرورية، بما في ذلك المحافظة على الطاقة وزيادة كفاءتها.

ويتعين أن يشمل النقاش بشأن الطاقة الأطراف المعنيين كافة – من بلدان متقدّمة ونامية على السواء. وفي هذا السياق، يؤدي التعاون الدولي تحت مظلة منظمات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً جوهرياً. ويمكن لمبادرات

مثل مشروع إنبرو الخاص بالوكالة وكذلك مفاعلات الجيل الرابع أن تشكّل آلية لهذا النوع من التعاون. كما يمكن لهذا النوع من المبادرات أن توسّع نطاقها لتشمل أفكاراً جديدة ستنتج عن البحوث التطويرية الجارية، وتتصدّى بالتالي لمسائل مثل تطوير البنية الأساسية في البلدان النامية بغية تعزيز كفاءة استخدام الطاقة فيها.

ولفترة ما بعد كيوتو (ما بعد عام ٢٠١٢)، سيكون من الضروري إدراج الخيار النووي ضمن آلية التطوير النظيف، وإشراك البلدان النامية فيها.

وفيما يخص مقاومة الانتشار، يمكن للعلم أن يؤدي دوراً ولكن لا يمكنه، بمفرده، أن يحل المشكلة. لذا يجب دعوة السياسيين إلى تقديم وإنفاذ اتفاقات ملزمة لمعالجة هذه المسألة. ولا يمكن لضمانات الوكالة، بحجمها الحالي، أن تواكب الزيادة الكبيرة في إنتاج القوى النووية على الصعيد العالمي.

وكان الهدف من الجلسة الثانية مناقشة كيف أن مبادئ العلوم النووية ساعدت في تحليل المواد المختلفة وفهمها.

إن المواد والتكنولوجيات المتقدّمة هي نتيجة مباشرة للعلوم الأساسية. والتحسن الذي شهده أداء الجيل الحالي من المفاعلات النووية ناتج عن أوجه التقدم في المواد. وسيتعين بذل المزيد من الجهود نظراً لأن بعض مفاعلات الجيل الرابع المتقدمة يتجاوز قدرات المواد الحالية. وارتفاع حرارة التشغيل، إلى جانب ارتفاع نسبة احتراق الوقود، والتماسك البنيوي عند مستويات دفق أعلى، كلها أمور تتطلب تطوير مواد جديدة من أجل الوفاء بالمتطلبات الصارمة التي تفرضها النظم النووية، شاملة أنواع الوقود والمواد الهيكلية والمهدّئات والمبرّدات. وتعطى الأولوية القصوى لتطوير أنواع جديدة من الوقود يمكنها أن تحتوي على الأكتينات الثانوية التي تسبب أكبر المشاكل في ميدان التخلص من النفايات. وستتيح دورة وقود مغلقة تقليص عبء النفايات المشعة الطويلة العمر تقليصاً ملحوظاً.

إن المصادر الإشعاعية، بما فيها المعجّلات، مهمة في مجالات متنوّعة مثل عمليات المعالجة الصناعية والزراعة والرعاية الصحية. وتدعم الوكالة تكنولوجيات عديدة في هذه المجالات، مثل تكنولوجيا الحشرة العقيمة واستيلاد النباتات الطافرة. ويجري تطوير تطبيقات إشعاعية جديدة على أساس معجّلات موثوقة متوفّرة في السوق التجارية بأسعار معقولة.

وتؤدي معجّلات الجسيمات المشحونة دوراً متزايداً في مجالي الصناعة والطب. فالنيوترونات المولّدة بواسطة معجّل بروتون عالي القوة تُستخدَم في البحوث الأساسية والتصوير الإشعاعي الصناعي. ويمكنها أيضاً أن تضطلع بدور في التحويل الطفري لنواتج انشطارية مشعّة بشدة. ويعتبر التصوير الإشعاعي النيوتروني مكمّلاً لتصوير الأورام بالأشعة السينية نظراً لكون النيوترونات قادرة على اختراق المواد الثقيلة إلى مسافة أعمق.

والتصوير الطيفي الكتلي باستخدام المعجّلات هو طريقة بالغة الدقة للكشف عن المواد النزرة، وله تطبيقات في مجالات عدم الانتشار النووي والبحوث المناخية وعلم الآثار بل وحتى في الصناعات الغذائية.

وتُعتبَر القياسات النووية أساسية بالنسبة لبرنامج ضمانات الوكالة. فالعلم والتكنولوجيا حققا تقدّماً هائلاً، وهذا المجال يجذب الناشئين من العلماء والمهندسين. ويميل الاتجاه في القياسات النووية نحو رفع كفاءة الكشف وزيادة القدرة على قياس النظائر القصيرة العمر المتواجدة بكميات صغيرة جداً. وتتيح وسائل محددة مثل تكنولوجيا الليزر مجالات جديدة وابتكارية للعلوم والتطبيقات الأساسية في هذا الحقل.

ومن أجل ضمان فوائد برامج الوكالة على المدى الطويل، ينبغي تعزيز التعاون مع الجامعات ومعاهد البحوث. كما أن تعاون المراكز النووية مع الجامعات يزيد من احتمالات التعاون مع طلاب من بلدان نامية.

واختُتِمت هذه الجلسة بعرض حول الشبكة الدولية للمعلومات النووية (إينيس).

وناقشت الجلسة الثالثة المتعلقة بالطب الإشعاعي استخدام الأشعة المؤينة لأغراض تشخيص وعلاج أمراض معيّنة مثل السرطان. فقد تم تحقيق تقدّم ملحوظ في التصوير التشخيصي لعرض صورة ثلاثية الأبعاد عن الأورام، ومنذ وقت أقرب، في التصوير الوظيفي من أجل تحديد مواضع المرض بشكل أكثر دقة. وفي الوقت ذاته، تم تحقيق تقدم في معدلات توفير العلاج لمرضى السرطان بشكل يعد بتحقيق مكاسب في مستوى الفعالية العلاجية نتيجة التمكن من إيصال جرعات أكبر إلى موقع الورم المحدد بدقة. غير أن نقص الأعداد الكافية من الفيزيائيين الطبيين المدرّبين تدريباً جيداً في مختلف مناطق العالم قد يعيق نقل أوجه التقدم المحقق في مجال التكنولوجيا العالية إلى البلدان النامية، ممّا يسفر عن هوة تكنولوجية.

وركّز العرض الأول على أثر الحلول الفيزيائية على التصوير لتحسين مستوى العلاج الإشعاعي. ويمكن شفاء ٤٥% من مرضى السرطان، ومن أصل الـ٥٥% الذين يفشل علاجهم، ١٨% من الحالات تنتج عن فشل التحكم الموضعي بالورم، ومن الممكن تحسين ذلك. وجرى التشديد على إدماج التصوير المقطعي والتشريحي والوظيفي في العلاج الإشعاعي الآني. وتشمل التقنيات المستخدمة تصوير الأورام بمساعدة الحاسوب، والتصوير بالرنين المغناطيسي، والتصوير المقطعي بالانبعاث البوزتروني. ومن خلال تتبع حركة الورم في الحيز المكاني والزمني، باستخدام العلاج الإشعاعي الصمامي وغيره من التقنيات مثل تقنية تحديد السمات الحيوية باستخدام التنظير الطيفي بالرنين المغناطيسي ضمن خطة العلاج، يمكن تفادي تشعيع الأنسجة السليمة وبالتالي تقليل المضاعفات الناشئة عن ذلك.

وناقش العرض الثاني الاستهداف الأفضل للعلاج وشدد على أن العلاج الإشعاعي المعدّل الكثافة أتاح التشكيل الثلاثي الأبعاد للجرعات. ويضمن العلاج الإشعاعي التجنّبي الممتثل تفادي تشعيع الأنسجة الطبيعية ممّا يمكن معه تحسين فعالية كلفة المعالجات. ويمكن للعلاج الإشعاعي المعدّل الكثافة ولعلاج الأورام أن يقصّرا فترات العلاج، ويمكن توفيرهما بكلفة أقل، كما يؤديان إلى تقليص حالات عودة الأورام.

وشرح العرض الثالث دور الفيزيائيين الطبيين وما يحتاجون إليه من تدريب للاضطلاع بدورهم هذا. وبعد ثماني سنوات من استهلال برنامج الدراسات الجامعية العليا في المكسيك، بات ٢٥% من الفيزيائيين الطبيين العاملين في العيادات يحملون شهادات ماجستير، وهو مؤهل ضروري لممارسة المهنة بصورة ملائمة.

وبرهن العرض الرابع على فعالية تركيز موارد البحوث حول مركز امتياز. فربط العلوم النووية بالتكنولوجيا الحيوية أتاح لكوبا تطوير العقاقير واللقاحات والوسائل العلاجية والتشخيصية التي بلغت ذروتها عندما حصلت كوبا على رخصة من مكتب مراقبة الأغذية والعقاقير الأمريكي للقاح معيّن ضد السرطان. ومن الواضح أن الصلة بين إنتاج النظائر والمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية هي ذات فائدة جمة.

وقد ركّزت حلقة النقاش على أهمية الاحتياجات الرقابية لضمان استدامة استخدام معدات العلاج الإشعاعي. وشكلت إمكانية توفير موظفين مدرّبين في جميع الاختصاصات الضرورية أحد أهم الشواغل الأخرى. وقد جرى عرض وسائل تعاونية متنوّعة، وبغية تجنب استنزاف ونزوح الأدمغة من خلال هجرة ذوي الكفاءة، تم اقتراح توفير مراكز امتياز إقليمية مع تدريب موقعي، ربما مع إمكانية دعم ذلك بكرسي أستاذي تابع للوكالة. وتم أيضاً تسليط الضوء على نقص الاعتراف بالفيزياء الطبية كمهنة وتقوم الوكالة حالياً بمعالجة هذه المسألة.

كما أشير أيضاً إلى أنه على الرغم من أن النظم المجمّعة الجديدة المتطورة للتصوير والمعالجة قد تتيح تحسين علاج حوالى ١٥% من أنواع السرطان، فإن التقنيات الأقدم الأكثر رسوخاً والأقل كلفة يمكن أن تُستخدَم بتأثير كبير وبالأخص في بلدان لا يخضع فيها ٧٠% من أنواع السرطان للعلاج إطلاقاً في الوقت الراهن. وجرى الاتفاق على أنه لا طائل من تركيب معدّات متطورة دون موظفين مدرَّبين.

واختُتِمت هذه الجلسة بعرض عن برنامج عمل الوكالة من أجل علاج السرطان، وهو برنامج مفتوح للدول الأعضاء كافة.

ويشكل ضمان الأمان النووي شرطاً مسبقاً للاستمرار في الاعتماد على القوى النووية. وقد استكشفت الجلسة الرابعة الأبعاد المختلفة لهذا المتطلَّب الأساسي.

ونظام الأمان النووي العالمي يوفّر الإطار للأمان النووي. وينبغي تقوية المكوّن الدولي لهذا النظام عن طريق إقامة شبكة أكثر فعالية لتقاسم الخبرات التشغيلية، ومواصلة تعديل معايير أمان الوكالة لتوفير إرشادات توجيهية أكثر اكتمالاً، وتعزيز ثقافة الأمان، وتقوية الممارسات بموجب اتفاقية الأمان النووي، وتنفيذ برامج متعددة الجنسيات لاستعراض تصاميم المفاعلات الجديدة. كما أن من الضروري تأسيس هيئة رقابية تتّسم بالتزام واطّلاع كاملين.

ويجب أن تعالج مباشرة مسألة فهم عامة الجمهور لمخاطر القوى النووية. ويتطلب ذلك جهوداً بغية التواصل مع الجمهور والتصدّي لشواغله بشكل صريح وتام. فالمشغّلون والرقابيون ملزمون بتحقيق الشفافية من أجل تخفيف مخاوف عامة الجمهور.

وتم التأكيد على الأهمية الخاصة التي تتّسم بها ثقافة الأمان. ومن غير الممكن تطوير مؤشر شامل لهذه الثقافة، بيد أن تحقيقه يتّسم بأهمية فريدة. وأهم ميزاته على الإطلاق هو الإقرار بأن مسؤولية الأمان النووي تقع أولاً على عاتق الهيئات التي تملك المحطات النووية وتشغّلها.

ويتطلب تحقيق الأمان دراسة مركّزة لسبل إدارة المعارف التقنية. ويشمل ذلك تشجيع تدفق المعلومات من البلدان المتطورة في العمليات النووية إلى تلك التي بدأت للتوّ تطوير قدراتها في ميدان القوى النووية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى قوة عاملة تتمتع بالخبرة والبراعة.

وهناك أيضاً فرصة للتعلم من الحوادث السابقة، بما فيها تلك التي شهدتها صناعات أخرى. وتشمل الدروس الحاسمة المستفادة ضرورة وجود قيادة صادقة وملتزمة تعطي الأمان أولوية مطلقة، وترعى التواصل والتعلّم المستمرين، وتشجع التحلي باليقظة بدلاً من الانسياق التنظيمي.

وشددت الجلسة على الأهمية الحاسمة لتشجيع الأمان النووي في السنوات المقبلة. فعلى الرغم من الخبرة التي جمعناها على مدى عقود عديدة من الزمن، ما زال أمامنا الكثير لنتعلمه.

إن المجتمع العلمي يقدّر أجلّ تقدير مبادرة الوكالة إلى تنظيم هذا المحفل العلمي الذي يحمل عنوان العلوم النووية: الفيزياء تعمل على مساعدة العالم. فقد أتاح المجال أمام مناقشات مثمرة جداً ووفّر الفرص لتقاسم أفكار جديدة والتعلّم من الخبرات المتبادلة، ووضع أسس جديدة للتعاون. وأظهر الاجتماع أنه تم إحراز تقدم هائل في دفع عجلة العلوم النووية قدماً، غير أن عملاً هائلاً ما زال ينتظرنا. لذا فمن المهم لجميع البلدان أن تضافر جهودها لتحقيق الإمكانات الكامنة في العلوم النووية من أجل تلبية احتياجات البشر.